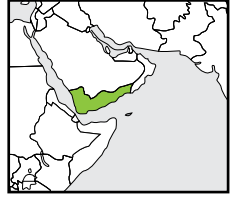
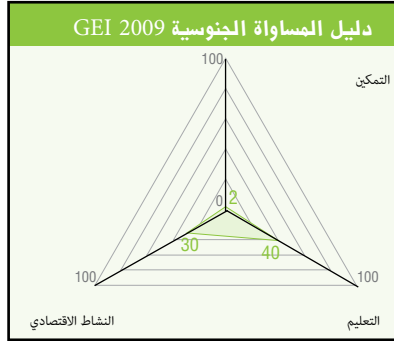
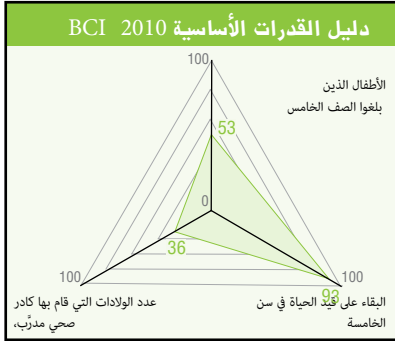


على شفير التحوُّل إلى دولة فاشلة



يمكن تحقيق تقدُّم ضئيل نحو التنمية المستدامة. فالبلد يترنَّح على حافة حرب أهلية ويواجه مجاعة وكوارث اجتماعية على نطاق واسع. فمشكلات اليمن متوطنة ومقيمة، حيث يفتقر السكان ويستشري الفساد السياسي ويتسم الإنتاج الزراعي والغذاء بالضعف، فيما يفرط البلد في اعتماده على النفط. إلى ذلك، تندر موارده المائية، وتتفاقم أوضاعه الأمنية العامة التي أحدثتها التظاهرات المناوئة للحكومة، فبات البلد مهددًا بالانهيار الشامل. وإذا لم يتمكن اليمن من إقامة التوازن بين مطالب المواطنين والحاجات الهيكلية-البنوية، فسيسير في طريق التحوُّل إلى دولة فاشلة عاجلاً أم آجلاً.



مركز معلومات حقوق الإنسان والتدريب

عرفات الرفيد

هزّت الأشهر القلقة المليئة بتظاهرات ثورة الشباب اليمني الشعبية ضد الرئيس على عبد الله صالح أركان البلد وأسسها، جاعلة من التنمية المستدامة أقل إمكانًا. ففي عام 2011 دقّ مجلس الأمن في الأمم المتحدة ناقوس الخطر، معبرًا عن "قلقه العميق" إزاء وضع اليمن المتدهور، قائلاً إنه يمكن أن يقوده إلى كارثة اقتصادية وإنسانية واسعة النطاق. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2011 حذرت "منظمة الأمم المتحدة للأطفال" ("يونيسف" UNICEF) و"برنامج الغذاء العالمي" (WFP) من أن اليمن قد يسير في طريق الصومال ويصبح بلدًا مفتنًا أو دولة فاشلة، من دون إمكانية ترميمه كما كان.

فالاقتصاد أصيب بالشلل، والفقير يزداد، والبطالة تتضاعف، والخدمات العامة تشهد إخفاقًا، وأسعار المنتجات الأساسية تضاعفت ثلاث مرات منذ بداية السنة، ويعيش نحو 60% من سكان اليمن الأربعة والعشرين مليونًا تحت خط الفقر يدخل يقل عن دولار واحد في اليوم. أمّا التضخم فقد بلغت نسبته أكثر من 35%. وإذا ما استمر هذا الواقع فسينهار الاقتصاد وستحتاج المجاعة البلاد، ولاسيما في مناطق الريف.

يقوم هدف الحراك الشباب الشعبي في الإطاحة بالرئيس صالح الذي أحكم قبضته على السلطة لفترة تزيد على 30 سنة. وكانت

وكثر الشحاذون في الشوارع، فيما تعجز مئات ألوف العائلات عن الحصول على أكثر حاجاتها الغذائية الأساسية. وقد وضعت الحكومة بالتعاون مع "المعهد الدولي لسياسة الغذاء" (IFPRI) خطة لاستراتيجية أمن غذائي وطني، فبيّنت أن 32% من السكان لا يتمتعون بأي حماية غذائية. وهذا يعني أن زهاء ثلث اليمنيين، أي ما يناهز 7,5 مليون مواطن، لا يستطيعون الحصول على غذاء كافٍ، وهم بالتالي يعانون المجاعة. كما أنّ ثمة 57% من أطفال اليمن يقاسون سوء التغذية.

وتبيّن معطيات المسح السكاني أنّ معدل الفقر الكلي قفز من 33,8% في عام 2009 إلى 42,8% في عام 2010. بيد أنّ الوضع يبدو أسوأ بكثير في مناطق الريف اليمني على وجه التحديد، حيث تُنبئ الأرقام الرسمية بهذا الوضع؛ فثمة 47,6% من السكان كانوا يعيشون الفقر في عام 2010، بعدما كانت نسبتهم 38,5% في عام 2009. وهذا أسوأ ممّا هو سائد في المناطق الحضرية، حيث شهدت زيادة في السنة نفسها من 19,7% إلى 29,9%.

ويُصنّف اليمن باعتباره بلدًا متدنّي النمو. فقد احتل المرتبة الـ 133 من بين البلدان الـ 169

إدارته تستغل عائدات صادرات البلد من النفط، فيما كان جزء كبير من السكان يسقط في وهدة الفقر المدقع، بحيث بات اليمن يُعتبر أفقر البلدان في العالم العربي. ومن الواضح أنّ هذا التدهور ناتج عن الإدارة السيئة والفساد المنتشر. فاليمن يحتل المرتبة الـ 146 بين بلدان العالم (من أصل 178 بلدًا) على قائمة "منظمة الشفافية الدولية" لعام 2010، من حيث الدلائل المؤثرة إلى الفساد.

مزيد من الناس، مزيد من الفقر

من العقبات الكبرى الماثلة في وجه التنمية المستدامة تبرز المشكلة الديموغرافية. ففي اليمن هناك معدل ولادات مرتفع نسبيًا، حيث يتزايد السكان بنسبة 3,2% في السنة، وإذا ما استمر هذا الوضع فستسوء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر. إذ لن تستطيع التنمية، ببساطة، مجاراة وتائر الوضع السائد في البلد. هذا، ويبدو المشهد مُنذرًا بسبب توفّع زيادة عدد السكان الذي سربو على 43 مليون نسمة في عام 2025. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية سوءًا، استشرى الفقر وتزايد،

Transparency International. 2
2010 Corruption Perceptions Index.
<www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results>.

<www.ifpri.org/publication/health-nutrition-and-riskmanagement> 3

UN News Centre, 1
UNICEF and WFP warn of danger of humanitarian disaster in Yemen, (24 October 2011), <www.un.org/spanish/News/fullstorynews.asp?newsID=22074&criteria1=hambre>.

دور النساء الصغير

تبيّن عدة دراسات أنّ النساء يشكّلن أكثر من نصف سكان البلاد، إلا أنّهنّ يمثّلن أقل من 20% من القوة العاملة. فنصف النساء العاملات ينشطن في الزراعة، وليس في الإدارات العامة اليمنية والقطاعات الخدمية إلا أقل من 0,9% من الموظفات. كما أنّ هناك قصوراً خطيراً في تمثيل النساء في قطاعات الاقتصاد الأخرى، ولذلك أسباب عدّة، وعلى رأسها العادات والتقاليد الاجتماعية: ففكرة المرأة العاملة ليست فكرة تُقبل على نحو كامل، فضلاً عن حقيقة أنّ نسبة مرتفعة من النساء (79,2% زهاء) أميَّات في مقابل 36% من الرجال الأميين. وهناك 17,3% فقط من معلمي المدارس الأساسية من النساء، في حين تبلغ نسبة الرجال منهم 82,7%. أمّا في المرحلة الثانوية فالوضع أفضل قليلاً إذ تبلغ النسبتان 22,8% و77,2% على الترتيب. وفي حقل إدارة التعليم هناك من الإناث 11,5% فقط من الموظفين. وفي القطاع القانوني فثمة على التأكيد بضع نساء، إذ تبلغ نسبتهنّ 0,06% من الإجمالي، وأمّا في فروع قطاع صناعة الاتصالات فتبلغ نسبة الإناث 16,7% من العاملين.

بحسب قائمة "تقرير التنمية البشرية" الذي أصدره "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لسنة 2014. وهناك 15,7% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، فيما يعيش 45,2% منهم بأقل من دولارين في اليوم. يُنتج اليمن أقل من 20% من الغذاء الذي يستهلكه، ويستورد 75%، بما في ذلك 2,1 مليون طن من الحبوب سنوياً. ويُخصّص كثيرٌ من الأراضي الزراعية وكميات هائلة من المياه لزراعة نبات القات (Catha edulis) المنبّه، حيث يشيع استخدامه شعبياً في شرق أفريقيا وجنوب شبه الجزيرة العربية.

في عام 2010، شكّلت عائدات النفط 60% من عائدات الدولة. فقد بلغ الإنتاج نحو 300,000 برميل في اليوم، بيد أنّ هذه الكمية تناقصت في عام 2011 بسبب ثورة الشباب اليمني الشعبية. وعلى نحو مماثل، فقد هبط معدل النمو الاقتصادي من 4,5% في عام 2010 إلى 3% في النصف الأول من عام 2011، وإلى 1,5% عقب شهر حزيران (يونيو) من السنة نفسها. أمّا النشاط في قطاعي البناء والتجارة فقد انخفض بنسبة تتراوح بين 80 و90%، فيما توقّف النشاط عملياً في قطاع السياحة. في مستهلّ السنة كان يُتوقّع أن تبلغ أرباح القطاع الخاص 17 بليون دولار، إلا أنّ الناتج الحقيقي كان أقل من ذلك بكثير.

كما هبطت السياحة الداخلية والخارجية بنسبة 95%، وتناقصت خدمات النقل والعديد من مشروعات التنمية والاستثمار والأعمال والمبيعات في قطاعات الاقتصاد المختلفة إلى حدّ بعيد، وأصيبت أعمال البناء والإنشاءات وسوق الملكية والواردات بالكامل.

نضوب المياه

يُتسم 3% من الأراضي بدرجة من الخصوبة لاستخدامها في الزراعة، ما يعكس الصعوبات التي تفتك بهذا القطاع، كالاستنزاف الخطير للموارد المائية، وحقيقة أنّه ثمة استثمار ضئيل في البنية التحتية للإنتاج والتجارة. فهناك 1,25% من إجمالي الاستثمارات تخصّص للزراعة. أمّا إعانات الدعم المالي التي تقدمها الدولة للقطاع، فتُدفَع بصورة رئيسية لعلف الماشية والأسمدة ووقود المازوت لزوم الجرّارات ومضخّات الري. ويبيّن تقرير حكومي أنّ معدل النمو المتدنّي في الزراعة لا يتجاوز 3%، وهو لا يُعزى إلى حجم القطاع الصغير، بل إلى استنزاف الموارد المائية

ويتفاقم هذا السيناريو الكئيب بسبب انعدام التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف المعنيين المشاركين في إدارة قطاع المياه، ممّن تنطبع مسؤولياتهم بالغموض، وغالباً بالتجاوز. كما يبيّن التقرير المشار إليه أعلاه، أنّهُ في نهاية عام 2010 تمّتع نحو 60% فقط من سكان المدن بالوصول إلى مياه الشفة، وكان لـ 30% فقط وصول إلى منشآت صرف المياه المبتدلة. وقد قُدّرت كمية المياه المخصّصة للمدن الرئيسية والثانوية في عام 2010 بـ 148 مليون م³، أي بزيادة 21 مليون م³ عمّا كان عليه إجمالي عام 2005، علماً أنّ كمية 104 مليون م³ المقدّرة استُهلكت، أي بزيادة 20 مليون م³. ويعني هذا الفرق بين كلّ من الإنتاج والاستهلاك أنّ نحو 30% ممّا أُنتج صُيِّع. في نهاية عام 2010، تمّتع 50% من سكان الريف بالوصول إلى مياه شفة، فيما تمّتع 25% فقط منهم بخدمات شبكة صرف المياه المبتدلة. قُدّرت موارد البلد المتجدّدة من المياه بـ 2,500 مليون م³ في السنة، منها 1,500 مليون م³ من المياه الجوفية، و1,000 مليون م³ من المياه السطحية. إلا أنّه قُدّر استهلاك 3,400 مليون م³ في السنة، وهذا يعني أنّ ثمة نقصاً يربو على 900 مليون م³. ويُعتقَد أنّ الضخ المفرط من الاحتياطيّات الجوفية يساهم في ندرة المياه التي يشهدها البلد. هذا، وتختلف المستويات في الأحواض المائية، إلا أنّ بعضها يعاني من فرط استغلاله بما يُقدّر بـ 400-250%. وهناك، أيضاً، زهاء 45,000 بئر خاصة للملكية في اليمن ونحو 200 منصة للحفر. ■

والتأخّر في تنفيذ خطة لخفض كمية الأراضي المخصصة لزراعة محصول القات. وفي الوقت الراهن، ثمة 25% من الأراضي الزراعية تُزرع بهذا المحصول، وتستهلك 30% من مياه قطاع الزراعة، والهدف هو خفض حصته إلى 10% من الأراضي والمياه.

ولقد احتسبت الإدارة الوطنية لاستراتيجية المياه أنه لإشباع حاجات البلد سيتطلّب قطاع المياه استثماراً بقيمة 4,430 مليون دولار على مدى السنوات العشر القادمة. وقد حاولت الحكومة طرح هذه الأموال على المانحين، كبلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكنّه وضع سلسلة من الشروط، بما فيها تحسين القدرات الإدارية بغية معالجة المساعدات وتنفيذ ممارسات جيدة ووجوب إدارة احتياطيّات المياه بطريقة عقلانية ومرشّدة.

وبحسب خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرابعة لخفض الفقر 2011-2015 المستشهد بها في مسوّد برنامج الأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر 2011) 5 لليمن (2012-2015) يُشار إلى أنّ قطاع المياه يعاني صعوبات خطيرة سببها غياب التمويل؛ وأنه إذا أُريد بلوغ غاياته فهو سيحتاج إلى ضخّ أموال كبيرة. ومن المشكلات الرئيسية نقص المياه العذبة، وارتفاع مستويات التلوّث، وحدوث الفيضانات، واستطالة موسم الجفاف وتأثيره في مزيد من المناطق، ووجود تنافس متزايد في ما بين كل قطاعات المجتمع على المياه، والوصول المحدود إلى خدمات مياه الشفة وصرف المياه المبتدلة، وضعف المؤسسات التي تنظم وتدير هذا المورد وتشردّمها.

Ibid. 6
Ibid. 7

<www.undp.org/execbrd/
pdf/DPDCPYEM2s.pdf>

<hdr.undp.org/en/media/
HDR_2010_ES_Table1_reprint.pdf>